دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصادي السعودي

-دراسة تحليلية-

The Semantic Effect of Notifying the Absence of Work According to the Fundamentalists

إعداد

د / إبراهيم بن سالم بن سليمان الحبيشي الجهني

أستاذ مشارك – قسم الأنظمة – كلية الأنظمة والاقتصاد –

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصادي السعودي
-دراسة تحليلية-

إبراهيم بن سالم بن سليمان الحبيشي الجهني
قسم الأنظمة – كلية الأنظمة والاقتصاد – الجامعة الإسلامية بالمدينة – المنوّرة– المملكة العربية السعودية .
البريد الالكتروني : ibrahimsalem.sulaiman@iu.edu.sa

الملخص
يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مصادر التدفقات المالية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وزيادة القدرة التنافسية ، مما يعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني السعودي، باعتباره أحد أهم الفرص الواعدة ، ولقد حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في تطوير منظومتها التشريعية والقضائية، بالإضافة إلى السياسات الاستراتيجية التي تهدف إلى توفير الأمان والثقة للمستثمرين الأجانب ،ومن أبرز التطورات الحديثة هو نظام الاستثمار الجديد لعام ١٤٤٦ هـ، الذي يساهم في تعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية عالمية بارزة، ويحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية ،كما سلطت الدراسة الضوء على الجوانب الإيجابية والمعوقات الراهنة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالسياسات المتبعة من قبل حكومة المملكة، مع تحليل واقع الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأخيرة، ومدى انسجامه مع رؤية ٢٠٣٠ المباركة، وانتهت الدراسة إلى ضرورة العمل على إبراز الحوافز الاستثمارية وضمانات الاستثمار، بإضافة نصوص مناسبة في اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار السعودي، والحاجة إلى إنشاء مجلس أعلى للاستثمار برئاسة مجلس الوزراء يتولى اتخاذ ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار ووضع الاطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار، والعمل على مزيد من تطوير القطاع الصناعي ورفع كفاءة العامل السعودي في القطاعات الفنية.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار، الأجنبي، المباشر، النمو الاقتصادي.

The Impact of Foreign Direct Investment on the Saudi Economic Development: An Analytical Study

Ibrahim Salem Sulaiman Alhubeishi Aljuhani
Department of Law, Faculty of Law and Economics, Islamic University of Madinah - Kingdom of Saudi Arabia .
Email: ibrahimsalem.sulaiman@iu.edu.sa

Abstract:
Foreign direct investment is considered one of the most prominent sources of financial flows that greatly stimulate economic growth, job creation, technology transfer, and increasing competitiveness, which enhances the added value of the Saudi national economy, as it is one of the most important and promising opportunities. The Kingdom has achieved remarkable progress in developing its legislative and judicial system, in addition to strategic policies that aim to guarantee security and confidence for foreign investors. One of the most significant recent developments is the new investment system for the year 1446 AH, which contributes to strengthening the Kingdom's position as a prominent global investment destination that seeks to achieve economic growth and sustainable development by promoting the transformation towards a more competitive economy. The study also shed light on the positive aspects and current obstacles to foreign direct investment in relation to the policies followed by the Kingdom's government, while analyzing the reality of the Saudi economy during recent years, and the extent of its consistency with the Vision 2030, The study concluded with the need to work on highlighting investment incentives and investment guarantees, by adding appropriate texts in the executive regulations of the Saudi investment law, and the need to establish a higher investment council headed by the Council of Ministers to take the necessary steps to create a better investment climate and establish the general framework for legislative and administrative reform of the investment environment. And work to further develop the industrial sector and raise the efficiency of the Saudi worker in the technical sectors.

Keywords: Foreign , Direct , Investment , Economic Growth.

مقدمة البحث

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، أما بعد:

تعد التنمية الاقتصادية من أهم الأولويات التي تحرص عليها كافة دول العالم وبخاصة الدول النامية، ولا يمكن تحقيقها اعتماداً فقط على التدفقات النقدية الداخلية، وإنما يلزم بجانبها جذب رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود والمتمثلة في الاستثمارات الأجنبية؛ وقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي مع تطور الحياة الاقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق السلع والخدمات، وفي سبيل مواكبة التطور الاقتصادي كانت رغبة المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق مناخ إيجابي محفز لها، نظراً لأهمية التدفقات الرأسمالية الأجنبية في زيادة النمو الاقتصادي، حيث يظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني باعتباره أحد اهم الفرص الواعدة للاقتصاد الوطني، وقد قطعت المملكة العربية السعودية شوطاً كبيراً في توفير وسائل الدعم والتحفيز لهذا الاستثمار بفضل رؤية المملكة ٢٠٣٠ المباركة، وأنعكس ذلك على المؤشرات والبيانات والأرقام الرسمية التي تؤكد زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية وتدفقها، وتسعى المملكة إلى استقطاب الشركات العالمية ونقل مقراتها أو إنشاء فروع لها داخل المملكة فضلا عن فتح المجال المتواصل لرجال الاعمال والشركات بمختلف الأنشطة، وقد حرص المنظم السعودي على تطوير المنظومة التشريعية والقضائية لأجل توفير الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين الأجانب، ومن أهم المظاهر الحديثة للتطوير هو نظام الاستثمار الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦هـ والذي من شأنه تعزيز مكانة المملكة كوجهة

استثمارية عالمية متميزة، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال وتعزيز النمو نحو اقتصادٍ أكثر تنافسية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع من الناحية العلمية فيما يمثله الاستثمار الأجنبي من دور حيوي ومؤثر في تنمية الاقتصاد السعودي؛ وذلك بالتزامن مع خطط المملكة نحو توجيه وتنظيم وتخطيط الاستثمار ومجالاته بشكل جيد على مستوى كافة القطاعات وقدرتها على تلبية احتياجات المستثمر من خلال توفيرها للبنية التحتية المناسبة، والتقنيات التكنولوجية المتطورة، والاستقرار السياسي وهو ما ينعكس على جذب المستثمرين الأجانب.

مشكلة البحث:

تتركز إشكالية البحث في أن نجاح الاستثمار الأجنبي يتطلب توفير المناخ المناسب على المستوى الإداري والسياسي والتنظيمي والقضائي بالمملكة وتوفير الضمانات اللازمة لحماية المستثمر مما يقتضي النظر في النصوص المتعلقة بالاستثمار الأجنبي التي تناولها نظام الاستثمار السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/١٩) وتاريخ١٤٤٦/٠١/١٦هـ، ومشروع لائحته التنفيذية، وبيان الإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتطرح الدراسة التساؤل الرئيس التالي: ما دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي السعودي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل بعض التساؤلات الفرعية وتتمثل في ماهية الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأهدافه وانعكاساته على الاقتصاد الوطني؟ وماهي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي؟ وما مدى كفاية وملائمة النصوص النظامية الخاصة بالاستثمار الأجنبي وسياسات حكومة المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي المأمول ؟

أسباب اختيار البحث:

١-ندرة الأبحاث العلمية المتخصصة التي عالجت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وبخاصة في ظل حداثة نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/١٩) وتاريخ١٦/٠١/١٤٤٦هـ والذي بدأ العمل به ١٧/٠٧/١٤٤٦هـ الموافق ١٧/٠١/٢٠٢٥م.

٢- إثراء المكتبة القانونية ببحث يواكب التطور الحاصل في البيئة القانونية بالمملكة العربية السعودية مع الاستئناس قدر الإمكان بتجربة بعض الدول المقارنة في هذا المجال.

٣-تقديم أفكار وتوصيات خاصة بآليات جذب الاستثمار الأجنبي ومدى إمكانية الاستئناس بتجارب بعض الدول في هذا الخصوص.

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال دراسته لتحقيق الأهداف الآتية:

١-بيان ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها الإيجابية على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

٢-تسليط الضوء على فكرة المناخ الملائم والسياسات المرنة التي من شأنها جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية.

٣-التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي وانعكاساتها على خلق الفرص الاستثمارية وجذب المستثمرين الأجانب.

٤-بيان المؤشرات الإحصائية لتدفقات الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومدى كفايتها وآليات تطويرها ورفع معدلاتها.

٥- تقييم التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية، ومدى مناسبة الأنظمة التشريعية وكفايتها لجذب الاستثمارات الأجنبية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في مصادر المعلومات وقواعد البيانات على الشبكة العالمية، والمكتبات في الجامعات السعودية؛ لم أقف على أي دراسة حديثة تتناول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصادي السعودي في ضوء التحولات التي تشهدها المملكة وفق رؤيتها ٢٠٣٠ المباركة، وما تبع ذلك من متغيرات على مستوى الاستراتيجيات الهادفة إلى جذب الاستثمار المباشر، وغاية ما وقفت عنده ما يلي:

الدراسة الأولى: بعنوان: (الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية) للباحث: معاوية أحمد حسن، بحث منشور لدى مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (٢٨) العدد الثاني، لعام ٢٠١٤م

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تناول أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم المناخ الملائم لهذا الاستثمار مع إبراز بعض النظريات وأهم روادها في فلسفة الاستثمار بالإضافة للمنهج الإحصائي وتحليل البيانات من خلال عرض المعادلات الرياضية التي تبين دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتكامل الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية من عام ١٩٩٦ م حتى ٢٠٠٧ م. وإظهار الترتيب النوعي لدول العالم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع إظهار الترتيب الذي تشغله دول مجلس التعاون، وبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس.

أوجه الاتفاق بين دراستي والدراسة السابقة:

تتفق دراستي مع الدراسة السابقة، في تعلق كلاهما بفكرة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي. وهذا لا يمثل سوى جزء بسيط من الدراسة السابقة.

أوجه الاختلاف بين دراستي والدراسة السابقة:

تتميز دراستي بتركيزها على حركة النمو الاقتصادي السعودي من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤م، وبالتحديد في ظل رؤية ٢٠٣٠ وما صاحبها من تحولات على مستوى السياسات، بخلاف الدراسة السابقة، والتي تناولت اقتصاديات دول مجلس التعاون من خلال تتبع حركة النمو بالرسم البياني والأرقام الإحصائية عن الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٧م، كما تتميز دراستي بحداثتها واستعراضها لنظام الاستثمار السعودي الجديد لعام ٢٠٢٤م، ومقارنته بقانون الاستثمار المصري والاماراتي، والاستئناس ببعض المواطن الإيجابية في القوانين المقارنة، ومدى الاستفادة منها، علاوة على إبرازها للتحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة في السنوات الأخيرة وبالتحديد من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤ وكيف انعكست سياسات المملكة الرامية إلى تنوع المصادر وعدم الاعتماد على مصادر الدخل النفطية، على مستوى الأداء الاقتصادي وتطوره ، وهو ما خلت منه الدراسة السابقة .

الدراسة الثانية: بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية–دراسة تحليلية، للباحثين بندر صقر الذيابي، إبراهيم عبد الله محمد، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة العدد (٦٦) أغسطس ٢٠١٨م

اعتمد الباحثين المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وارتكزت الدراسة على إبراز دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الصناعية في المملكة

متتبعاً مراحل التطور منذ ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠١٢م، من خلال قياس ذلك بمستوى التدفقات الاستثمارية على مستوى العالم، والإحصاءات والتقارير الحكومية التي تعكس حركة النمو الصناعي حتى ٢٠١٢، وقسم الباحثين دراستهم إلى ثلاثة فصول: إذ تناولوا بالفصل الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأبرز نظرياته، والفصل الثاني تم تخصيصه لبيان ماهية التنمية المستدامة وأهدافها، والفصل الثالث تم تخصيصه لبيان الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالقطاع الصناعي السعودي وانعكاساته على التنمية المستدامة.

أوجه الاتفاق بين دراستي والدراسة السابقة:

تتفق دراستي مع الدراسة السابقة، في تعلق كلاهما بفكرة الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد السعودي. وهذا لا يمثل سوى جزء من الفصل الأول في الدراسة السابقة.

أوجه الاختلاف بين دراستي والدراسة السابقة:

تتميز دراستي بحداثتها على مستوى الخطط والتقارير ومؤشرات النمو، إذ تعبر عن حركة النمو الاقتصادي السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠ المباركة، وما استتبعها من خطط وسياسات بداية من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤م، بخلاف الدراسة السابقة، والتي تعالج الفترة حتى عام ٢٠١٢م. كما تتميز بطابعها المقارن، إذ خصصت جزء منها بالعرض والتحليل لنظام الاستثمار السعودي الجديد لعام ٢٠٢٤م، ومقارنته بقانون الاستثمار المصري والاماراتي، والاستئناس ببعض المواطن الإيجابية في القوانين المقارنة، ومدى الاستفادة منها في المستقبل القريب. علاوة على إبرازها للتحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة في السنوات الأخيرة، وعدم الاعتماد على مصادر الدخل النفطية، وهو ما خلت منه الدراسة السابقة.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال المراجع العربية والأجنبية- قدر الإمكان- والنصوص ذات العلاقة بالأنظمة السعودية، بالإضافة لاستعراض مؤشرات النمو الاقتصادي بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل مضمونها بهدف الخروج بنتائج تعكس الوضع الراهن للموضوع محل الدراسة.

خطة البحث: تم تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي وصوره.

المطلب الأول: التعريف بالاستثمار الأجنبي واهدافه .

المطلب الثاني: صور الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: استراتيجية المملكة الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: استراتيجية المملكة في تطوير القطاع الصناعي

المبحث الثالث: أثر سياسات المملكة على تحقق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي السعودي بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي

المبحث الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي وصوره

تمهيد وتقسيم:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال التدفقات الرأسمالية التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للدول، وخلق فرص للتوظيف ونقل التكنولوجيا، وزيادة القوة التنافسية. وسأعرض في هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي وأهدافه و صوره وقد قسمته إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

التعريف بالاستثمار الأجنبي وأهدافه

أتناول في هذا المطلب للتعريف بمفهوم الاستثمار لغة واصطلاحاً، ثم أعقبه ببيان مفهوم الاستثمار الأجنبي عند فقهاء القانون والاقتصاد وفي النظام السعودي، مستعرضاً أهدافه وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار لغة واصطلاحاً

يُعد الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية، والتي تعني أي زيادة او اضافة جديدة في ثروة المجتمع وتكريسا للرصيد الاقتصادي له[١]، وسأتناول في البداية مفهوم الاستثمار لغة واصطلاحاً ثم أعقبه ببيان مفهوم الاستثمار الأجنبي لدى فقهاء القانون والاقتصاديون ولدى المنظم السعودي على الترتيب الآتي:

أولاً: الاستثمار في اللغة: هو مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب، أي أن الاستثمار هو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستغلال، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن وتعريف الاستثمار في

(١) انظر: الاستثمار الأجنبي المباشر ، اشرف السيد حامد قبال، ص ٢٢

اللغة مشتق من الثمر، أي حمل الشجر وأنواع المال، وثمر الرجل ماله نماه وأثمر الرجل كنز ماله ، واستثمر : وظف ماله لزيادة دخله ويعني طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولّد عنه[١].

ثانياً: الاستثمار اصطلاحاً: عّرف البعض من الباحثين الاستثمار في مفهومة العام بأنه "توظيف المال لأي أجل في أصل ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظة بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية "[٢] كما عرفه البعض بأنه: " تكوين راس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر[٣] وعرفه البعض بأنه:" اكتساب موجودات مادية أو التوظيف للأموال بغرض المساهمة في الإنتاج بإضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات" [٤] وقد تناولت موسوعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية تعريف الاستثمار بأنه:" توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته، سواء بأرباح دورية أو بزيادة في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية"[٥] .

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ثمر) (٣/٣٥٣).

(٢) دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية، علي حسين نجم، ص٥٩.

(٣) المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع المحلي في الأردن، نبيل عبد الجبار الجومرد، ص٧.

(٤) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بندر بن سالم الزهراني، ،ص ٢١.

(٥) موسوعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ،ص١٦.

ويلاحظ على التعريفات السابقة: أنها لم تحصر الاستثمار في الجانب المادي –فقط– وإنما يشمل توظيف الأموال بغرض المساهمة في الإنتاج بإضافة منفعة أو خلق قيمة، إذ يمكن أن يكون وسيلة للدخول في صناعة جديدة، أو تطوير صناعة قائمة، أو الحصول على تقنيات وخبرات جديدة في مجال معين. والاستثمار لديهم يشمل الاستثمار الأجنبي والوطني.

وعن موقف المنظم السعودي: فقد عرف الاستثمار بأنه: " استخدام رأس المال لإنشاء مشروع استثماري في المملكة، أو توسيعه، أو تطويره، أو تمويله، أو تملكه جزئيًّا أو كليًّا، أو إدارته؛ من أجل تحقيق منفعة اقتصادية." [(١)] ويقصد برأس المال: أي أصل له قيمة مادية نقدية أو عينية أو معنوية؛ ويشمل الأسهم والحصص في الشركات، والحقوق التعاقدية، والأصول الثابتة أو المنقولة.

وحقوق الملكية الفكرية، والحقوق الممنوحة بموجب نظام من تراخيص أو تصاريح أو ما في حكمهما، ولا يشمل رأس المال القروض والسندات والصكوك التمويلية وأدوات الدين العام والخاص[(٢)].

---

(١) المادة الأولى من نظام الاستثمار السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٢م

(٢) تناول مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار السعودي في مادته الأولى أمثلة للمقصود بالحقوق التعاقدية ومنها: عقود تسليم المفتاح، وعقود الإنشاءات، والامتيازات، والعقود التي يرتبط فيها المقابل – بشكلٍ رئيس – بمعدلات إنتاج المنشأة أو أرباحها أو إيراداتها، والحق باستلام الأموال أو الحصول على أعمال ذات قيمة بموجب عقد. كما تناولت بيان حقوق الملكية الفكرية والتي تتضمن حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والأسماء التجارية والأسرار التجارية المملوكة للمنشأة.

الفرع الثاني

مفهوم الاستثمار الأجنبي

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي لدى فقهاء القانون:

حاول فقهاء القانون وضع تعريف جامع مانع للاستثمار الأجنبي، فذهب البعض منهم إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه:" تحرك لرؤوس الأموال من أي بلد بغير تنظيم مباشر، سواء أكانت أموالاً قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، ويغلب عليها طابع الاستثمار، وتكون عادة مصحوبة بنية إعادة تحويل رأس المال مع عائده إلى موطنه الأصلي" [١].

ويذهب البعض إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل"[٢].

كما يذهب البعض الآخر إلى أنه: "كل استخدام يجرى في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما سواء في صورة نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال ويكون هذا الاستخدام مقترناً بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع تمكنه من اتخاذ القرارات، ويمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز على الشخصية الحقيقية كالوكالات والفروع"[٣].

---

(١) عقود ضمان الاستثمار، هشام خال، ص ٢٣.

(٤) الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، فريد النجار، ص ٢٣.

(٤) الاستثمار وإشكالية التوازن، محمد بلقاس حسن بهلول، ص ٤ .

ويلاحظ على التعريفات السابقة: اتفاقها على أن الاستثمار الأجنبي هو حركة لرؤوس الأموال من بلد المستثمر إلى الدولة المضيفة، لأجل استغلالها في مشروع استثماري لأجل تحقيق عدة أهداف يغلب عليها الطابع الاقتصادي والمالي، مع الرغبة في إعادة تحويل رأس المال مع عائده إلى موطنه الأصلي.

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي:

حاولت اتفاقيات الاستثمار الدولية بوصفها مصدراً من المصادر الأصلية للقانون الدولي، التصدي لتعريف الاستثمار الأجنبي، ففيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية: اعتادت تلك الاتفاقيات على التوسع في مفهوم الاستثمار فلم تقصره على الاستثمارات المادية، بل شملت كل مساهمة في المشروع الاستثماري عن طريق تقديم أصول فيه سواء أكانت مادية أم غير مادية. ومن ثم فهذه الاتفاقيات لم تضع تعريفاً جامعاً مانعاً لاصطلاح الاستثمار، وإنما تركت قدراً من المرونة لأجل استيعاب الأشكال الجديدة من الاستثمارات التي قد تظهر في ظل المتغيرات المستمرة في المعاملات التجارية[١] وفيما يتعلق بالاتفاقيات الجماعية، ومنها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فقد عرفت الاستثمار بأنه:" استخدام رأس المال العربي في إحدى مجالات التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق عائد في إقليم دولة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي أو تحويله إليها لذلك الغرض وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية" [٢]

---

(١) انظر: الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، منى محمود مصطفى، ص٩.

(٢) المادة السادسة من الاتفاقية، والتي تم التصديق عليها في مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان خلال الفترة من ٢٥ إلى ١٩٨٠/١١/٢٧م وتم توقيعها في ١٩٨٠/١١/٢٦ من جميع الدول التي حضرت المؤتمر ومنها المملكة =

ثالثاً: تعريف الاستثمار الأجنبي في النظام السعودي:

لم يضع المنظم السعودي تعريفاً خاصاً للاستثمار الأجنبي؛ وإنما اكتفى نظام الاستثمار السعودي الحالي بتعريف الاستثمار بصفه عامة، سواء أكان المستثمر محلي أم أجنبي؛ وقد سبق وأشرنا لتعريف المنظم السعودي للاستثمار بأنه:" استخدام رأس المال لإنشاء مشروع استثماري في المملكة، أو توسيعه، أو تطويره، أو تمويله، أو تملكه جزئيًّا أو كليًّا، أو إدارته؛ من أجل تحقيق منفعة اقتصادية." والمستثمر الأجنبي بحسب تعريف المنظم السعودي هو:" أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يقوم بالاستثمار ولا يعد مستثمرًا محليًّا وفقًا لأحكام النظام.".

وحيث أن المستثمر المحلي بحسب تعريف المنظم السعودي هو " أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يقوم بالاستثمار، ويتمتع بالجنسية العربية السعودية." فيُستخلص من ذلك أن المعيار المميز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي هو الجنسية.

ويمكن للباحث تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه: تدفقات مالية خاصة تدفع بها الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية خارج موطنها لدى دولة أخرى أو أكثر، بهدف توظيفها بشكل مباشر من خلال تأسيس مشروعات استثمارية، وإما بشكل غير مباشر من خلال المشاركة بمشروعات قائمة مع مستثمر وطني أو المضاربة في سوق المال للدولة المضيفة وفقاً للأنشطة المرخص بها.

=

العربية السعودية ودخلت حيز النفاذ ابتداء من ١٩٨١/٩/٧م

ويتضح من التعريف السابق أن مستلزمات الاستثمار الأجنبي تتمثل في أمرين:

١-**وجود مال:** وهو المعبر عنه بمصطلح (رأس المال الأجنبي)، ويشمل الأموال والحقوق وهى: النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية و أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة؛ و الأموال العقارية والمنقولة مثل: الآلات والمعدات؛ والحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.

٢-**توظيف المال في مجال مرخص له:** وتتنوع المجالات التي يسمح بالاستثمار فيها، سواء صناعي أو تجارى أو خدمي أو غيره من المجالات المختلفة.

الفرع الثالث

أهداف الاستثمار الأجنبي

يسعى المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً إلى تحقيق العديد من الأهداف من عملية الاستثمار، ومن أهمها ما يلي[١]:

أولاً: الرغبة في الاستفادة من موارد الدولة المضيفة: إذ يسعى المستثمر إلى الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها، وهذا الشكل هو من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي انتشاراً في الدول النامية، ومن أمثلتها الشركات الاستثمارية التي تقوم بعمليات التنقيب عن الثروات المعدنية كالنفط والغاز وغيرها من المواد

(١) انظر: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفى عبد الصادق مرسي، ص١٩.

الخام، أو تلك التي تقوم بصناعات تحويلية أو تقوم على استغلال المعادن وغيرها داخل المملكة العربية السعودية .

ثانياً: البحث عن انخفاض تكلفة العمالة ومصاريف النقل: إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما يعتمد على الأيدي العاملة الماهرة والتي تمثل أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين، سيما وأن أجرة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة قياساً بمعدلاتها بالدول المتقدمة صناعياً وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة، وبالتالي فهو عامل جاذب للاستثمار وهدف يسعى المستثمرين للحصول عليه.

ثالثاً: الاستفادة من الخدمات والحوافز التي تقدمها الدولة المضيفة: يُعد من أهم أهداف المستثمر الأجنبي التي يسعى لتحقيقها في الدولة المضيفة الاستفادة من الخدمات التي توفرها له تلك الدولة، سيما بعد تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي لدى الكثير من الدول، ومنها الإصلاحات التي تشهدها المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ المباركة، إذ لم يعد توفير خدمات البنية التحتية كالماء والكهرباء والطاقة والمواصلات كافياً في نظر المستثمر وإنما امتدت طموحاته إلى البحث عن الدولة المضيفة التي توفر له الخدمات المالية كالتأمين والتمويل المناسب لتحفيز وجذب استثماراته، علاوة على ما تقدمه من حوافز وضمانات [١] .

رابعاً: البحث عن أسواق جديدة: يهدف المستثمر الأجنبي بشكل مباشر إلى البحث عن أسواق جديدة للمنتجات والبضائع التي يقوم على تحقيقيها من خلال مشروعه الاستثماري، وبخاصة تسويق الفائض من السلع الراكدة والتي لا يستطيع تسويقها في موطنها؛ وغالباً ما يستهدف الدول

(١) انظر: الاستثمار الأجنبي، إياد طاهر محمد، صلاح حسن أحمد، ص ١٠٥.

ذات الأسواق الواسعة [١] ويسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي توفره المملكة بالنسبة للأسواق الرئيسية العالمية، وبالذات الأسواق الأسيوية الأكثر رواجاً .

خامساً: الرغبة بتخفيض معدلات المخاطرة : حيث يسعى المستثمر وبخاصة الشركات الأجنبية من خلال استثماراتها المباشرة في الدول المضيفة إلى تخفيض المخاطر بتوزيع استثماراتها على عدد أكبر من الدول؛ إضافة إلى تحقيق عائد ملائم من توظيف أمواله وربحية مناسبة والمحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على اقلها مخاطرة والاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها [٢].

المطلب الثاني

صور الاستثمار الأجنبي

يأخذ الاستثمار الأجنبي الذي يرخص به أحد صورتين وهما:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية بغرض توظيفها في الدولة المضيفة في صور مختلفة من المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية، ويكون الدافع الأساسي فيها

(٢) انظر: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفى عبد الصادق مرسي، ص١٩.

(٢) انظر: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفى عبد الصادق مرسي، ص٢٠.

هو الرغبة في تحقيق الربح[١] وبذلك فإن ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر، هو سعي المستثمر الأجنبي إلى التحكم والإدارة لمشاريعه في الدولة المضيف من خلال ملكيته الكاملة للمشاريع أو المشاركة مع وطنيين أو أجانب.

وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشراً حين يتملك المستثمر (١٠%) أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وهو ما يميزه عن الاستثمار في المحافظ الصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها[٢]

ويمكن القول: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس التدفقات المالية الوافدة على دولة غير الدولة الأصلية والتي تُستخدم مباشرة للغرض الاستثماري الذي تم نقل رؤوس الأموال من أجله؛ إذ من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك المستثمر الأجنبي كامل المشروع أو جزءاً منه؛ بالإضافة إلى المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني؛ علاوة على قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية والمالية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة[٣] لذلك تسعى العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية إلى

(١) انظر: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، خيالي خيرة، ص١٠.

(٢) انظر: تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ الصادر عن الأونكتاد (UNCTAD) بعنوان التحول نحو الخدمات، جنيف–نيويورك ٢٠٠٤،ص٣٤٥

(٣) انظر: الاستثمار الأجنبي، إياد طاهر محمد، صلاح حسن أحمد، ص ١١٤.

جذب هذا النوع من الاستثمار؛ لما فيه من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني. غير أن ذلك لا يحول دون وجود العديد من المعوّقات لهذا النوع من الاستثمار، والتي قد تكون سياسية، أو اجتماعية، أو إيديولوجية، ومثال ذلك ما يحدث في بعض دول المنطقة العربية من عدم استقرار في أوضاعها السياسية؛ علاوة على تذبذب أسعار الفائدة العالمية ، فضلاً عن أزمة أسعار النفط التي تمثل تحدّياً جديداً على مستوى الاقتصاد العالمي.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

هو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات وطنية تسهم في النشاط الاقتصادي للدولة المضيفة بهدف الربح عن طريق البيع، وهذا النوع من الاستثمار قصير الأجل[١] وأهم ما يميز هذا النوع من الاستثمارات هو سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة؛ إذ يسعى مستثمرو المحافظ الدولية إلى تعديل مراكزهم الاستثمارية؛ ومن ثَمَّ الخروج أو الدخول إلى أسواق الأوراق المالية في الدول المضيفة؛ وفقاً لتطور الأسواق المالية لهذه الدول، وما لذلك من انعكاسات على استقرار أسواق الأوراق المالية في هذه الدول [٢] وإذا كان هذا النوع من الاستثمار يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية؛ حيث أن أغلب ما تقوم عليه هي استثمارات مؤسسية تبنى على أسس علمية رشيدة؛ إضافة إلى سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه، إلا أن استقرار الأسواق المالية ليس

(١) انظر: الاستثمار في أسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، محمد كمال أبو عمشة، ص ٧٤.

(٢) انظر: دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في سوق الأوراق المالية في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي ،دراسة مقارنة مع ماليزيا، وفاء هاشم شهاب الدين، ص١٩.

بـالأمر الهـين، لارتباطـه بعوامـل خارجيـة، تـرتبط بأسـعار الصـرف، وقـوة الاقتصاد الوطني وتصنيفه الائتماني وغير ذلك.

ومـن الجـدير بالـذكر: إن السماح بالاستثمار الأجنبـي فـي السـوق المالية ظهر بالمملكة في نهاية عام ٢٠١٤م من منطلق الرغبة في جذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة، حيـث صـدر عـن هيئـة السـوق الماليـة القواعد المنظمـة لاستثمار المؤسسات الماليـة الأجنبيـة المؤهلـة فـي الأسـهم، وبموجب تلك القواعد، أصبح من حق بعض الأشخاص الاعتبارية الأجنبية الـدخول كمسـتثمر فـي الأسـهم والسـندات المطروحـة فـي السـوق الماليـة السـعودية، ولكـن مـن خـلال الاتفاقيـات المبرمـة بينهـا وبـين الأشـخاص المرخص لهم المقيمّين، ووفق التزامات وضوابط معينة لا تختلف كثيراً عن الأنظمة المقارنة وعلى وجه الخصوص الأنظمة العربية ومن أمثلتها القانون المصري والإماراتي.

ويُستخلص من بيان أنواع الاستثمار الأجنبي وأنماطه المختلفة: أن علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية في أي دولة هي علاقة قوية؛ لحاجة كل دولة إلى رؤوس أموال ضخمة؛ وهذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود؛ ومع هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية والعالمية، لذا أصبحت رؤوس الأموال تتحرك بسهولة خارج حدودها الإقليمية للبحث عن العائد الكبير من جهة بفضل قرب الموارد الطبيعية لتخفيض النقل والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدول المضيفة.

المبحث الثاني

سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم:

تحرص العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله وذلك لأجل تنمية الصادرات ومساندة المنتج الوطني وتعزيز قدراته على المنافسة مع الأسواق الخارجية. وبفضل تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة والاتجاه نحو التكامل الاقتصادي أصبحت غالبية دول العالم مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد سعت المملكة العربية السعودية نحو تعزيز سياستها الاستراتيجية لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال اهتمامها بالعوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسأتناول ذلك بالمطلبين التاليين:

المطلب الأول

استراتيجية المملكة الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن العوامل الرئيسية التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل حجم السوق، ونظام التجارة، والنظام المالي، وجودة البنية التحتية، ورأس المال البشري، والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وفي إطار هذه المحددات؛ فإن قدرة الدول على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيه المستثمر الأجنبي نحو الأسواق المحلية، يعتمد على مجموعة من العوامل والمحددات التي تعدّ المحرك لتلك التدفقات في رؤوس الأموال؛ ولا سيما تدفق الأموال الأجنبية نحو الأسواق الناشئة، ويوجد نوعان من المحددات أو العوامل[١]:

(١) انظر: الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية، إياد طاهر محمد، ص١١١

النـوع الأول: العوامـل الخارجيـة: وهـي تلـك التـي تـرتبط بالبيئـة الاستثمارية العامة في الخارج والتي توجه المستثمر نحو الأسواق المحلية، وهي خارج سيطرة الدولة المضيفة، ومن أهم هذه العوامل انخفاض أسعار الفائدة و الاستفادة من مزايا التنويع الدولي و اتجاه الأسواق المالية للتكامل.

النوع الثاني: العوامل الداخلية : وتشمل مجموعة من العوامل داخل البلد المضيفة التي من شأنها تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، وتتمثل في نوعين وهما ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية بالكلية، وما يتعلق بهيكل سوق التجارة، ويمكن بيان استراتيجية المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة، المتعلقة بالاقتصاد الكلي فيما يلي[١]:

أولاً: الاستقرار الاقتصادي و السياسي:

إن استقرار الوضع الاقتصادي من شأنه ارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة، وهو ما ينعكس إيجاباً على المؤشر الاقتصادي فيوصف بأنه اقتصاد قوي، ومن ثم تكون الفرص الاستثمارية مناسبة مع توقعات كبيرة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سيحقق أرباحاً مجزية. وتتمتع المملكة العربية السعودية ولله الحمد بحالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر؛ و يُعدّ معدل النمو الاقتصادي بالمملكة في عام ٢٠٢٤ من أفضل المعدلات على مستوى دول الخليج العربي؛ حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية بنسبة ٢,٨% في الربع الثالث من ٢٠٢٤ وهو معدل متوسط بالمقارنة بالمعدلات العالمية[٢] وإذا أخذنا في الاعتبار انخفاض الأنشطة النفطية في عام

(١) انظر: الاستثمار في أسواق المال الخليجية، محمد كمال أبو عمشة، ص ٩٧.

(٢) توقّع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة ٣,٣% في عام ٢٠٢٥، مع ارتفاع نسبة النمو إلى ٤,١% في عام ٢٠٢٦.

٢٠٢٣ والتي بلغت نسبة ٩%، مقارنة بالأنشطة غير النفطية، والتي شهدت نمواً بنسبة ٤,٤%، نجد أن معدل النمو الاقتصادي في المملكة يسير على الطريق الصحيح في ظل التنوع الاقتصادي(١). أما بالنسبة للاستقرار السياسي داخلياً فهو بصورة مستقرة ولله الحمد بفضل حنكة وسياسة ولاة الأمر حفظهم الله ورعاهم، أما على المستوى الخارجي؛ فإن الصراعات السياسية والتوترات الإقليمية التي تحيط المملكة فهي بلا شك تؤثر سلباً على فرص الاستثمار وتُعطل الخطوات الجريئة التي يتقدم بها الاقتصاد السعودي على كافة المستويات.

ثانياً: تطور النظام الإداري وبيئة الأعمال:

إن تسهيل الإجراءات لمنح رخص الاستثمار والحد من القيود والعقبات البيروقراطية من شأنها جذب المستثمر الأجنبي، ويلعب النظام الإداري المتطور والحوكمة الرشيدة دوراً هاماً كأحد محدودات البيئة الاستثمارية، علاوة على السياسات الضريبية، وتنويع حوافز الاستثمار(٢). وقد حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على تطبيق نظام ضريبي يُعتبر من أفضل الأنظمة في العالم في ظل توحيد النظام الضريبي ليبلغ في أعلى حدٍّ له إلى ٢٠% من صافي الأرباح باستثناء قطاع البترول. وعلى مستوى التحول الرقمي، فقد استطاعت المملكة تحويل العمليات التقليدية إلى رقمية تُسهّل الخدمات للمستفيدين؛ علاوة على الجهود البارزة في تطوير البنية التحتية وقطاع النقل والاتصالات. وفيما يتعلق بالتدخل العام

(١) انظر: التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط لعام ٢٠٢٣م.

(٢) انظر: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية–دراسة تحليلية، بندر الذيابي، إبراهيم عبدالله محمد، ص ١٠٢٦.

وإصلاحات تيسير الأعمال التجارية، نفذت المملكة العربية السعودية عددًا كبيراً من المبادرات التي تهدف إلى تبسيط العمليات وتعزيز بيئة الأعمال المواتية. وشمل هذاالتخليص الجمركي والذي أصبح في غضون ٢٤ ساعة في الموانئ السعودية، والإصدار السريع لتراخيص الأنشطة التجارية، والتخفيف الحاد من إجراءات نقل الملكية العقارية إلى ٦٠ دقيقة فقط. وقد شهدت المملكة انخفاضًا كبيرًا بنسبة ٥٠% في متطلبات ترخيص الاستثمار(١)، مما يعزز جاذبيتها للمستثمرين، كما يتجلى التدخل العام لدعم القطاع الخاص في استثمار المملكة الكبير في المشاريع الضخمة، مما يحفز أنشطة القطاع الخاص الجديدة ويخلق فرص جديدة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد حققت المملكة العربية السعودية تميزاً عالمياً جديداً، بتقدمها في بيانات مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٢ الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، إلى المرتبة الثالثة عالمياً، من بين (١٩٨) دولة، والأولى إقليمياً، كما أظهرت النتائج تفوقًا سعوديًا في جميع المؤشرات الفرعية، حيث صنفت ضمن مجموعة الدول "المتقدمة جداُ" والتي تضم الدول ذات الأداء المرتفع جدًا في مجال الحكومة الإلكترونية، وتميزت المملكة في مؤشر نضج الحكومة الرقمية ومؤشراته الفرعية، حيث يقيس المؤشر ٤ مجالات رئيسية هي: توفر الأنظمة الحكومية الأساسية، تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، التفاعل مع المواطنين، وتعزيز ممكنات التحول الرقمي الحكومي. وبحسب بيانات المؤشر حققت المملكة نسبة نضج عالية على مستوى المؤشر العام وبنسبة بلغت ٩٧,١٣%، وهو ما وضع المملكة ضمن الدول

(١) انظر: التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط لعام ٢٠٢٣م.

الرائدة والمبتكرة عالمياً. وفي مؤشر الأنظمة الحكومية الأساسية بلغت نسبة نضج المملكة في هذا المجال ٩٦,٢٩%، بينما وصلت نسبة نضجها ٩٧,٦٩% في مؤشر ممكنات التحول الرقمي الحكومي[١]، إضافة إلى ذلك استمرت المملكة في التميز على مستوى مؤشري تقديم الخدمات الحكومية الرقمية والتفاعل مع المواطنين، بنسب نضج بلغت ٩٧,٩٣% و٩٦,٦٢% على التوالي، لتكون المملكة بذلك ضمن مجموعة الدول المتقدمة جداً بالتصنيف (A) في جميع المؤشرات الفرعية[٢].

ثالثاً: متانة القطاع المصرفي:

يلعب القطاع المصرفي دور مهم في جمع الموارد المالية من المودعين ونقلها للاستثمار في مجال أنشطة الشركات؛ لذلك يمكن اعتبار تطور هذا القطاع من المؤشرات المهمة في درجة جاذبية البلد الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، كما أن متانة الائتمان المصرفي يعتبر ذو دور مساند ومشجع للاستثمار. ويتمتع القطاع المصرفي السعودي برأس مال قوية، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى ٢٠,١% في عام ٢٠٢٣م. وحافظت البنوك على كفاية سعتها التمويلية بما يمكّنها من المساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في المملكة، حيث استمر نمو الائتمان المصرفي في عام ٢٠٢٣م، مدفوعًا بائتمان قطاع الشركات الذي ارتفع بنسبة ١٣,٢% كما سجلت المؤسسات المالية غير المصرفية أداءً قويًا خلال عام ٢٠٢٣م، حيث ارتفعت معدلات الإقراض من شركات

(١) انظر: موقع مركز التنافسية الوطني السعودي، : http://www.saudince.org.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣

(٢) انظر: موقع هيئة الحكومة الرقمية https://dga.gov.sa تم النشر في ٢٠٢٣/١٠/١٢ تحت عنوان المملكة تحتل المرتبة الثالثة عالميًا بين ١٩٨ دولة.

التمويل بنسبة ١٢,٣% لتبلغ ٨٤,٧ مليار ريال بنهاية العام، الأمر الذي انعكس على النمو الملحوظ في إجمالي الأصول(١).

رابعاً: انخفاض حجم التضخم:

إن السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي ساهمت في السيطرة على التضخم، إذ تحركت السياسة النقدية السعودية بما يتوافق مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار مما يعكس ربط الريال بالدولار الأمريكي ، وهو ما ساعد على استقرار رؤوس الأموال الأجنبية في المملكة وتخفيف آثار تقلبات السوق على سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم عند مستويات منخفضة مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى ،لذلك، ظل التضخم مستقرًا في المملكة طوال عام ٢٠٢٣م ليتباطأ إلى ٢,٣% من ٢,٥% في عام ٢٠٢٢ وهو من بين أقل معدلات التضخم في مجموعة العشرين(٢). وتعمل المملكة أيضا على الاستمرار في تعزيز التعاون الدولي وبناء الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأخرى، بالإضافة الى الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، وشبكات الاتصالات، وتطوير المدن الذكية والمشروعات العملاقة في المملكة، والتركيز على تنمية القدرات البشرية وتطوير المهارات ، كبرامج التدريب وبناء المهارات المختلفة حسب متطلبات سوق العمل. ويُعتبر استمرار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الاستثمار ضروريا للحفاظ على التقدم الاقتصادي والتنافسية العالمية، وتحسين بيئة الاستثمار،

(١) انظر: تقرير البنك المركزي السعودي "ساما" الخاص بالاستقرار المالي https://www.sama.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣٠م

(٢) انظر: التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط لعام ٢٠٢٣م.

وتوفير بيئة تتسم بالشفافية والثقة، وجذب الاستثمارات، والقيام بالإصلاحات الهيكلية، وخلق المزيد من فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل والاعتماد على قطاعات اقتصادية متعددة.

المطلب الثاني

استراتيجية المملكة في تطوير القطاع الصناعي

قامت المملكة العربية السعودية بتبني العديد من خطط التنمية مع التركيز في جانب كبير منها على تطوير القطاع الصناعي وما يلزم لتحديثه مع الاهتمام بزيادة معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة العمالة السعودية وتطوير الموارد البشرية وهي أمور في معظمها تخدم القطاع الصناعي السعودي، وتهدف إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية، بهدف زيادة الصادرات الصناعية من مستواها الحالي، و زيادة نسبة العمالة السعودية.

أولاً: مكتسبات الاستراتيجية الوطنية للصناعة:

في إطار الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وبعد أن كان عدد المصانع حتى عام ٢٠١٦ لم يتجاوز ٧،٢٠٦ مصنعاً أنشئت خلال ٤٢ عامًا، فقد بلغت زيادة عدد المصانع بعد انطلاق الرؤية نسبة ٥٠% ليصل عدد المصانع إلى ١٠،٦٤٠ منشأة صناعية في عام ٢٠٢٢، وتركز الاستراتيجية الوطنية للصناعة على ١٢ قطاعًا فرعيًا لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة، وتشمل: مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو ٣ مرات، ومضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى ٥٥٧ مليار ريال سعودي. كما تعمل الاستراتيجية الوطنية للصناعة على وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى ١,٣ تريليون ريال، وزيادة صادرات

المنتجات التقنية المتقدمة بنحو ٦ أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة[١] .

ثانياً: المتغيرات الصناعية التي شهدتها المملكة من عام ٢٠٢٠ إلى نهاية عام ٢٠٢٣:

في عام ٢٠٢٠، شكلت المنتجات المصنعة ٢٠% من إجمالي صادرات السلع، والوقود المعدني ٦٨%، والأغذية ٢%، والخامات والمعادن ٢%، والمواد الخام الزراعية ٠%، مع تمثيل الفئات الأخرى ٨% من الإجمالي. وفي نفس الفترة، شكلت المنتجات المصنعة ٧٢% من إجمالي واردات السلع، والوقود المعدني ٣%، والأغذية ١٥%، والخامات والمعادن ٣%، والمواد الخام الزراعية ١%، مع تمثيل السلع الأخرى ٦% من الإجمالي. وبلغ إجمالي الصادرات ٤١١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، بينما بلغ إجمالي الواردات ١٧٦ مليار دولار أمريكي.

وشهدت المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٢٣ انطلاق أول مصنع لتصنيع السيارات الكهربائية، وهو توجه ملحوظ على مستوى الصناعة في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية. علاوة على مشروعات في مجال الطاقة كمشروعات الطاقة الشمسية التي اكتملت في ثلاث مناطق

(١) انظر: تقرير وكالة الأنباء السعودية المنشور على موقعها الالكتروني https://www.spa.gov.sa بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٢هـ ولتحقيق هذه المستهدفات الوطنية تم تشكيل اللجنة العليا للصناعة، برئاسة سمو ولي العهد – حفظه الله – ليشرف سموه على تطوير القطاع، إضافة إلى تشكيل المجلس الصناعي بمشاركة القطاع الخاص، لضمان إشراك المستثمرين الصناعيين في صنع القرار وتطوير السياسات.

(جدة–رابغ –سدير) ، بالإضافة إلى تطوير قطاع التعدين والصناعات التحويلية.

ومن الجدير بالذكر: أن المملكة تبذل جهودًا متضافرة لتنويع الاقتصاد في إطار خطتها لرؤية ٢٠٣٠، بهدف تقليل اعتمادها على النفط والتوسع في قطاعات أخرى مثل السياحة والتصنيع والتكنولوجيا. وتشمل المشاريع البارزة بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، وبناء مدينة مستقبلية بقيمة ٥٠٠ مليار دولار أمريكي في الصحراء.

وقد أنعكس ذلك على معدلات البطالة، حيث تراجعت نسبة البطالة بين السعوديين من ١٢,٨% في ٢٠١٨ إلى ٧,١% حالياً، ما يجعلها تناهز المعدل المستهدف لرؤية ٢٠٣٠.

المبحث الثالث

أثر سياسات المملكة وأنظمتها على تحقق النمو الاقتصادي

تمهيد وتقسيم:

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة، وذلك من خلال إقامة المشروعات في مختلف المجالات، وهو ما انعكس في المساهمة في توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج والدخل القومي بصفة عامة ، وسأتناول في هذا المبحث مؤشرات النمو الاقتصادي السعودي بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وذلك بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول

مؤشرات النمو الاقتصادي السعودي بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الأخيرة تطوراً كبيراً على مستوى التدفقات النقدية الموجهة للاستثمار وعلى مستوى القطاعات الموجه لها الاستثمار، إذ ظهر التوجه إلى استثمارات غير نفطية، سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو السياحة، ولعل ذلك بفضل جهود حكومة المملكة البارزة في ظل استراتيجيات ورؤية المملكة ٢٠٣٠م،ويمكن بيان ذلك على الترتيب الآتي:

أولاً: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا حاسمًا في دفع التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصادات أكثر تنوعًا ومرونة، وقد شهد الاستثمار الأجنبي نمو متصاعداً بالاقتصاد السعودي ففي عام ٢٠١٤ بلغ ٣٩٤ مليار ريال، وتصاعد بنهاية عام ٢٠٢٣ ليصل الى ٨٩٨ مليار، بما يزيد ١٢٠%، كما شهد نموا بنحو ١٥% في العام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام

٢٠٢٢م. وبلغ إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ٩٦ مليار ريال سعودي[١] وعن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد اتخذت المملكة خطوات كبيرة لتحقيق التنوع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فقد استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة، ما جعلها تستأثر بنسبة ١١% من معدل التدفق الاستثماري الأجنبي في دول مجموعة العشرين، وقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام ٢٠٢٣ مستهدف الاستراتيجية الوطنية السعودية للاستثمار البالغ ٨٣ مليار ريال وبنسبة ١٦ % وبلغت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي الاسمي ٢,٤ % عام ٢٠٢٣، محققة المستهدف المعتمد في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وتقدر التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول ٢٠٢٤ بنحو ٣٦,٤١ مليار ريال بنسبة ٢,١% من إجمالي الناتج المحلي[٢].

ثانياً: القطاعات والمناطق الموجه لها الاستثمار الأجنبي المباشر:

جاءت منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٣، حيث بلغت التدفقات نحو ٣٣ مليار ريال بنسبة ٣٤,٢% تلتها المنطقة الشرقية بقيمة ٢٨,٥ مليار ريال بنسبة ٢٩,٦% ثم المدينة المنورة حيث بلغت التدفقات نحو ٢٣ مليار ريال بنسبة ٢٤%. وفيما يخص توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب الأنشطة، كان نشاط

(١) انظر: التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط بنهاية عام ٢٠٢٣م.

(٢) انظر: النشرة السنوية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ، الصادرة عن وزارة الاستثمار لعام ٢٠٢٣

الصناعات التحويلية في الصدارة بقيمة ٣٤,٤ مليار ريال يليه الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بقيمة ١٤,٩ مليار ريال، ثم أنشطة التشييد والبناء بقيمة ١٣,٤ مليار ريال ثم تجارة الجملة والتجزئة بقيمة ١٢,٦ مليار ريال[١].

ثالثاً: انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

عقب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥، استطاعت المملكة أن تحصل على مزايا عديدة منها التمتع بالتخفيضات الجمركية من الدول أعضاء المنظمة وتحسين مستوى الإنتاجية، وضمان عدم التمييز وهو ما أنعكس بشكل إيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتطوير القطاع الصناعي السعودي[٢] وقد احتل الاقتصاد السعوديّ المركز الـ١٩ على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢٣، بعد ارتفاع حجم الناتج المحلّي الإجماليّ بنسبة ٦٠% منذ إطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦، حيث كان يبلغ في ذلك الوقت ٢,٥ تريليون ريال، ليصل في ٢٠٢٣ إلى ٤ تريليونات ريال[٣].

ومن الجدير بالذكر: أن المملكة جاءت في المرتبة الثانية بين دول مجموعة العشرين من حيث نمو صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العام ٢٠٢٣ بنمو ٩٠%، كما انها جاءت في المرتبة الرابعة بين دول

---

(١) انظر: النشرة السنوية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرة عن وزارة الاستثمار لعام ٢٠٢٣

(٢) انظر: أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، أمجد إبراهيم، إيناس جعفر، ص ١٦.

(٣) انظر: مقال بعنوان: الاقتصاد السعودي منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠ قبل ٨ أعوام ..تقدم عالميا وحجمه يقفز ٦٠ % متجاوزا ٤ تريليونات ريال، إكرامي عبدالله، الموقع الالكتروني لصحيفة الاقتصادية https://www.aleqt.com تاريخ النشر ٢٠٢٤/٠٤/٢٤.

المجموعة من حيث نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنمو سنوي ١٣%، والمرتبة الـ ١١ بين دول المجموعة من حيث صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمرتبة الـ ١٦ من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويلاحظ أن: الاقتصاد السعودي شهد تحولًا ملحوظاً نتيجة الإصلاحات الجارية للحد من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية، وقد انعكس التقدم المحرز بوضوح على النمو الاقتصادي غير النفطي منذ عام ٢٠٢١، ويواصل الاقتصاد السعودي نموه السريع في القطاعات غير النفطية، محققًا ارتفاعًا نسبته ٤,٤ % في عام ٢٠٢٣، وسط توقعات بتجاوزه لنسبة ٥ % خلال الفترة القادمة في مؤشر جديد على استمرارية سياسة تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، التي تمثل أحد مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، و ترجع نسبة المساهمة للقطاع غير النفطي إلى الأداء المتميز في الاستثمار غير الحكومي خلال آخر عامين بمعدل نمو ٥٧ %، لتصل قيمة الاستثمارات غير الحكومية إلى أعلى مستوى تاريخي لها عند ٩٥٩ مليار ريال في ٢٠٢٣م(١).

ومن الجدير بالذكر: إن البيانات المحدثة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة العربية السعودية قد أشارت إلى وجود اتجاه ملحوظ نحو التدفقات الداخلة الثابتة والكبيرة منذ بداية عام ٢٠٢١ وقد خضعت تلك الاستثمارات لإعادة حساب باستخدام منهجية جديدة اشتركت في تطويرها الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاستثمارات. وكشفت البيانات المحدثة وجود حالات متقطعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

(١) انظر: التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط بنهاية عام ٢٠٢٣م.

المتصاعدة على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية. وهناك اتجاه ملحوظ منذ بداية عام ٢٠٢١ يتسم بالتدفقات المنتظمة والكبيرة. وذروة التدفقات التي لُوحظت في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ والربع الأول من عام ٢٠٢٢م يمكن أن ترجع إلى صفقتين كبيرتين للبنية التحتية لخطوط الأنابيب أبرمتها أرامكو(١).

المطلب الثاني

أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي

يُظهر الاقتصاد السعودي عام ٢٠٢٣م مرونته الكبيرة على الرغم من التحديات العالمية، إذ تشير المؤشرات إلى استثمارات مرتفعة واستهلاك قوي وسط الجهود الحكومية المستمرة وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وقد لعبت السياسات المالية والنقدية للمملكة العربية السعودية دورًا حاسمًا في استقرار مختلف قطاعات الاقتصاد مع إدارة التضخم بحكمة لتحقيق الاستقرار على المستوى المحلي ومنع هجرة رؤوس الأموال.كما أسفرت سياسة المملكة للتنويع الاقتصادي عن نتائج إيجابية مع نمو مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التوظيف في القطاع الخاص. وظلت الأنشطة السياحية والتجزئة الاستهلاكية قوية، مما يعكس نجاح السياسات الحكومية الداعمة وبيئة الأعمال التجارية الأكثر إنتاجية. واستمر القطاع الخاص في كونه محركًا للنشاط الاقتصادي، مما ساعد على تعزيز تقدم المملكة في التصنيف العالمي لسهولة ممارسة الأعمال التجارية والقدرة التنافسية(٢).

(١) انظر: الملخص البياني للاقتصاد السعودي الصادر عن الربع الأول لعام ٢٠٢٤م

(٢) انظر: التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي عام ٢٠٢٣م الصادر عن وزارة =

وقد حققت المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا في التصنيف العالمي للقدرة التنافسية في السنوات الأخيرة، مدفوعة بإجراءات استراتيجية تهدف إلى جعلها وجهة استثمارية جذابة. وفقًا للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، احتل الاقتصاد السعودي المركز السابع عشر من بين أكثر الاقتصادات تنافسية، متقدمًا بذلك ١٥ مركزًا قياساً على تصنيف عام ٢٠٢١م. وقد سجلت الأنشطة غير النفطية في المملكة العربية السعودية أعلى مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة ٥٠ %، وهو أعلى مستوى تاريخي تصل إليه على الإطلاق، إذ بلغ إجمالي الاقتصاد غير النفطي إلى ١,٧ تريليون ريال بالأسعار الثابتة، مدفوعا باستمرار النمو في الاستثمار والاستهلاك والصادرات. وتحققت تلك النسبة بفضل أداء غير مسبوق في الاستثمار غير الحكومي خلال آخر عامين بمعدل نمو ٥٧%، لتصل قيمة الاستثمارات غير الحكومية إلى أعلى مستوى تاريخي لها عند ٩٥٩ مليار ريال في عام ٢٠٢٣، كما جاء النمو في الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠٢٣ استثنائيًا من ناحية تنوع المساهمة وزخم النمو، حيث سجلت الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والترفيه، نموًا بلغ ١٠,٨%، متبوعًا بالنقل والاتصالات ٧,٣%، والتجارة والمطاعم والفنادق٧% كما سجلت الصادرات الخدمية الحقيقية المتمثلة في إنفاق السياح الوافدين معدلات نمو تاريخية خلال آخر عامين، بمعدل نمو مضاعف بلغ ٣١٩ %، وهو ما يعكس الأثر الواضح لتحول المملكة إلى وجهة عالمية للسياحة والترفيه، ويدفع بمسيرة التنويع الاقتصادي ومحركات النمو. وتأكيدًا لنجاح المملكة في تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠،

=

الاقتصاد والتخطيط السعودية.

ومشروعاتها الكبرى من خلال فتح قطاعات جديدة تساهم في دفع معدلات النمو إلى أعلى[١].

وبتأمل واستقراء المؤشرات الإحصائية، نضع يدنا على مجموعة من الجوانب الإيجابية، كما نشير إلى مجموعة من التحديات والعوائق الواجب النظر إليها بعين الاعتبار ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

الجوانب الإيجابية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

يبرز أثر مساهمة الاستثمار الأجنبي في تعظيم الاقتصاد الوطني وتحفيز نموه الاقتصادي من عدة اتجاهات على النحو الآتي[٢] :

أولاً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير المهارة وزيادة فرص العمل:

تُعدَ مشكلة البطالة أحد أهم الدوافع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما لها من انعكاسات إيجابية على خلق فرص عمل جديدة وتحسين مهارة العمال الوطنيين؛ إذ يلعب هذا النوع من الاستثمار دوراً كبيراً في بناء علاقة تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة مما يُشجع المستثمر الوطني على القيام بمشاريع أو خدمات مساندة لمشاريع

---

(١) انظر: التقرير المنشور بالموقع الالكتروني لوكالة الأنباء السعودية https://www.spa.gov.sa بتاريخ ١٤٤٥/٠٩/٠٤هـ.

(٢) انظر: مقال بعنوان: قراءة تحليلية في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، عبدالرحمن أحمد الجبيري، منشور الموقع الالكتروني للعربية نت https://www.alarabiya.net تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١٦م

المستثمر الأجنبي، أو زيادة المشاريع الوطنية ذات العلاقة في إطار من المنافسة، علاوة على تنشيط الصناعات، وهو ما يخلق فرص عمل جديدة، أضف لذلك أن توسع الاستثمار المباشر في مناطق جغرافية معينة

يؤدي إلى توفير فرص عمل بتلك المناطق، هذا إلى جانب نقل الخبرات والمهارة الفنية والإدارية للعامل الوطني، وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في توفير الوظائف وتقليل معدلات البطالة، وهو هدف طالما سعت له غالبية دول العالم وخصوصا الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي. ولعل المملكة العربية السعودية من الدول التي ساهم فيها هذا الاستثمار بقدر كبير من توفير فرص العمل، وتشير إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار السعودية إلى انخفاض إجمالي معدل البطالة إلى ٨% بالنسبة للسعوديين في عام ٢٠٢٢ م، وقد شهد انخفاض آخر بنهاية عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ٧% تقريباً وهو معدل يقترب من هدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ [١].

ثانياً: تقديم رأس المال والتكنولوجيا:

يمثل التقدم التكنولوجي إضافة إلى رأس المال والعمل والموارد الطبيعية، سبباً مباشراً للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل[٢] إذ يُمّكن التقدم التكنولوجي فرص النمو الاقتصادي بشكل منتظم ومستمر حتى وإن لم يصاحبه تغيير في كميات عناصر الإنتاج الأخرى، وذلك عن طريق رفع

(١) انظر: تقرير وزارة الاستثمار، بعنوان: راصد الاستثمار والاقتصاد السعودي، موقع الهيئة العامة للاستثمارات السعودية
http://www.sagia.gov.sa. تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٠.

(٢) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معاوية أحمد حسن، ص١٢٢.

الكفاءة وزيادة الإنتاجية لعوامل الإنتاج. ومن أهم الأهداف الأساسية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل المملكة هو نقل التقنية وتوطين التكنولوجيا.

وبالنظر إلى تقرير التنافسية العالمي نجد التفوق الملحوظ للمملكة العربية السعودية رقمياً بتحقيقها المرتبة الثانية عالمياً في أبرز المؤشرات التقنية، وذلك حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام ٢٠٢٤م، إذ أحرزت المملكة المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر التحول الرقمي في الشركات ومؤشر تطوير وتطبيق التقنية، وأحرزت المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت، والثانية عالمياً في مؤشر تمويل التطوّر التقني، والرابعة عالمياً في مؤشر دعم شراكات القطاع العام والخاص للتطوّر التقني(١).

ثالثاً: تحسين التجارة الدولية وحجم الصادرات:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور مؤثر في حركة الصادرات والواردات وبالتالي يعزز القيمة المضافة لميزان المدفوعات والميزان التجاري ، وقد كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية دوراً هاماً في تطور القطاع الصناعي السعودي وبالأخص من ناحية الصادرات وزيادتها وتنوعها، وكذلك للدور الكبير الذي أولته المملكة لتنمية الصادرات الصناعية، وهو ما أسفر عن تطور ملحوظ بحسب تقرير يونيو لعام ٢٠٢٤ حيث أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، ارتفاع الصادرات غير البترولية وتشمل إعادة التصدير بنسبة ٧,٣% في شهر يونيو ٢٠٢٤، إلى نحو ٢١,٦ مليار ريال، مقارنة بشهر يونيو من ٢٠٢٣.

(١) نظر: بيان الموقع الالكتروني للهيئة العامة للإحصاء السعودية https://www.stats.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٤/٠١/٢٤م

فيما ارتفعت الصادرات غير البترولية باستثناء إعادة التصدير بنسبة ٠,٥%. وارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها إلى ما نسبته ٣٠,٩% خلال يونيو، على أساس سنوي. وبلغت الصادرات غير البترولية باستثناء إعادة التصدير نحو ١٥,٧ مليار ريال، وبلغت قيمة إعادة التصدير نحو ٥,٨٨ مليار ريال، خلال شهر يونيو ٢٠٢٤. وانخفضت الصادرات السلعية بنسبة ٥,٨% عن شهر يونيو ٢٠٢٣. وبلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية خلال يونيو ٢٠٢٤ نحو ٨٧,٩١ مليار ريال، مقارنة بنحو ٩٣,٢٧ مليار ريال في يونيو ٢٠٢٣. وجاء تراجع إجمالي الصادرات نتيجة انخفاض الصادرات البترولية بنسبة ٩,٣% إلى نحو ٦٦,٣١ مليار ريال في يونيو من العام ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٧٣,١٥ مليار ريال في يونيو من ٢٠٢٣. وقد تراجعت الواردات بنسبة ٥,١% في يونيو ٢٠٢٤، على أساس سنوي إلى نحو ٥٧,٧٢ مليار ريال، مقارنة بنحو ٦٠,٨ مليار ريال في يونيو من ٢٠٢٣ وبلغ فائض الميزان التجاري نحو ٣٠,١٩ مليار ريال في يونيو الماضي، مقارنة بنحو ٣٢,٤٧ مليار ريال في يونيو من ٢٠٢٣، بانخفاض ٧%. [١]

رابعاً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يقصد بميزان المدفوعات:" سجل شامل تُسجل فيه قيمة المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة –عادة سنة– وتشمل هذه المعاملات السلع المنظورة ، والتدفقات المباشرة وغيرالمباشرة وحركة بيع الأصول المالية الأجنبية والوطنية [٢] وقد حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات السعودي فائضا

(١) انظر: بيان الموقع الالكتروني للهيئة العامة للإحصاء السعودية https://www.stats.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٤/٠١/٢٤م

(٢) الاقتصاد السياسي الدولي، سوزي عدلي ناشد، ص ١٣٢.

في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ ، وقد بلغت قيمته ١٢,٧ مليار دولار، ما يعادل ٢,٣%، من الناتج المحلي الإجمالي، مع تباطؤ في نمو الواردات في النصف الأول ٢٠٢٤ إلى ٧%، على أساس سنوي، وهي نسبة لا تزال قوية وقد وصلت قيمتها ٩٩ مليار دولار، ونمت الصادرات غير النفطية (بما فيها عمليات إعادة التصدير بنسبة ٦%، على أساس سنوي، في النصف الأول ٢٠٢٤، لتبلغ قيمتها ٣٨ مليار دولار حسب إحصائيات ميزان المدفوعات وأثر تباطؤ صادرات البتروكيماويات سلباً على الصادرات غير النفطية[١].

ومن الجدير بالذكر: أن أحد الديناميكيات المشجعة تتمثل في نمو الإيرادات من أنشطة السياحة، إذ بلغت نحو ٢٥ مليار دولار في النصف الأول ٢٠٢٤ وتعتبر إيجابية التنوع بجانب نمو الصادرات غير النفطية. وقد ساعد ذلك على ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى ٤٦٨ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٤ [٢].

حققت المملكة المرتبة (١٦) عالميًا من أصل (٦٧) دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، لتحافظ على تصنيفها من الدول الـ(٢٠) في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية[٣]وتقدمت المملكة مرتبة واحدة في نسخة

---

(١) انظر موقع مركز التنافسية الوطني السعودي، : http://www.saudince.org.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣

(٢) انظر: الموقع الالكتروني لصحيفة مال السعودية https://maaal.com تاريخ النشر ٢٠٢٤/١١/٢٥

(٣) يصدر هذا التقرير بشكل سنوي عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، في مدينة لوزان السويسرية، وهو واحدًا من التقارير المهمة، والمرجعية للمنظمات والمؤسسات الدولية، لمقارنته بين (٦٤) دولة هي الأكثر تنافسية عالميًا على أساس أربعة محاور رئيسة، إلى جانب (٢٠) محورًا فرعيًا، وأكثر من (٣٠٠) مؤشر فرعي. وقد تفوقت المملكة العربية السعودية على دول =

العام ٢٠٢٤م، مدعومةً بتحسن تشريعات الأعمال، والبنى التحتية، ما جعلها في المرتبة (٤) بين دول مجموعة العشرين[١] وقد أشار التقرير – كذلك– إلى تقدم المملكة سبعة مراتب في نسخة العام ٢٠٢٣م، مدعومةً بالأداء الاقتصادي والمالي القوي في عام ٢٠٢٢م، وتحسن تشريعات الأعمال، وهو ما جعلها في المرتبة الثالثة بين دول مجموعة العشرين لأول مرة، وقد أشار التقرير إلى قدرة المملكة على تكييف سياساتها حسب المتغيرات الاقتصادية. وتحسن ترتيب المملكة في ثلاثة من المحاور الأربعة الرئيسة التي يقيسها التقرير، وهي: محور الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه المملكة من المرتبة الـ (٣١) إلى المرتبة الـ (٦)، ومحور كفاءة الحكومة وتقدمت فيه من المرتبة الـ (١٩) إلى المرتبة الـ (١١)، ومحور كفاءة الأعمال الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ (١٣) في العام الماضي إلى المرتبة الـ (١٢)، فيما حافظت على مرتبتها السابقة (٣٤) في محور البنية التحتية.

وقد أسهمت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في المملكة في الوصول إلى المراتب الثلاث الأولى في ٢٤ مؤشرًا، منها المرتبة الأولى عالميًا في مؤشرات أبرزها: نمو التوظيف على المدى البعيد، والتماسك الاجتماعي، ونمو سوق العمل على المدى البعيد، وتفهم الحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والأمن السيبراني، وعدد مستخدمي الإنترنت لكل

=

ذوات اقتصادات متقدمة في العالم مثل: كوريا الجنوبية، وألمانيا، وفرنسا، واليابان، وإيطاليا، والهند، والمملكة المتحدة، والصين، والمكسيك، والبرازيل، وتركيا.

(١) ويعد تقدم المملكة هذا العام هو الثالث على التوالي حيث جاءت في العام الماضي ٢٠٢٣ في المرتبة ١٧ عالميًا، وفي عام ٢٠٢٢م حققت المرتبة ٢٤ عالميًا.

ألف من السكان، فيما حققت المرتبة الثانية عالميًا في مؤشرات منها، التحول الرقمي في الشركات، والرسملة السوقية لسوق الأسهم، وتوافر رأس المال الجريء، وتطوير وتطبيق التقنية، وتوافر تمويل التطور التقني، إلى جانب تحقيق المرتبة الثالثة عالميًا في عدد من المؤشرات أهمها، التبادل التجاري، وقدرة الاقتصاد على الصمود، وقدرة الحكومة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتشريعات البطالة، وإجمالي نشاط ريادة الأعمال في مراحله الأولية. (١).

وقد ترتب على تلك الإصلاحات الاقتصادية اجتذاب السعودية لتدفقات استثمار أجنبي مباشر بقيمة ٩٦ مليار ريال (٢٥,٦ مليار دولار) في ٢٠٢٣ متجاوزة الأهداف الرسمية، وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلية أعلى بواقع ١٦% عن المستهدف البالغ ٨٣ مليار ريال في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبما يعادل ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلاد. وارتفعت التدفقات ٥٠% مقارنة بعام ٢٠٢٢، بعد استبعاد صفقة شبكة أنابيب أرامكو الاستثنائية التي قدرت قيمتها بنحو ٥٥ مليار ريال في عام ٢٠٢٢. وبلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ٨٩٧ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل ٢٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وبزيادة ١٣% عن العام السابق. وأظهر التقرير أن قطاعات التصنيع والتمويل والتأمين والبناء وتجارة الجملة والتجزئة كانت أبرز قطاعات الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي، إذ شكلت ٧٨% من إجمالي تدفقاته في عام ٢٠٢٣(٢).

(١) انظر: الموقع الرسمي للمنصة الوطنية السعودية https://www.my.gov.sa تاريخ النشر ٢٠٢٣/٠٦/٢٠م.

(٢) انظر: بيان الموقع الالكتروني للهيئة العامة للإحصاء السعودية =

ويرى الباحث: أن هذه النتائج الإيجابية التي حققتها المملكة في تقرير التنافسية العالمية إنما يعكس مسيرة التحول الاقتصادي التي تتبناها حكومة المملكة وتمثل المعلومات والبيانات الإحصائية التي توفرها الهيئة العامة للإحصاء بشكل دوري ودائم إحدى الأدوات التي تساعد المنظمات والمؤسسات العالمية على قياس أداء الاقتصاد السعودي.

الفرع الثاني

تحديات المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يبدو أن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاقتصادية يعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل أمام تطويره، وهي تمثل تحديا في ذات الوقت للدولة، والتي يتعين عليها رسم الاستراتيجيات من أجل التغلب على هذه العقبات وتطوير القطاع الصناعي. وهناك الكثير من العقبات يمكن أن تذكر أهمها على النحو التالي :

أولاً: التحديات على مستوى الأنظمة التشريعية :

رغم جهود المملكة العربية السعودية الملموسة في تطوير تشريعاتها وأنظمتها القانونية لكي تتلاءم مع سياساتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي آخرها إحلال نظام الاستثمار السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم رقم(م/١٩) وتاريخ١٤٤٦/٠١/١٦هـ،ومشروع لائحته التنفيذية، ليحل محل نظام الاستثمار الأجنبي السابق، والذي جاء بالتزامن مع إصدار حزمة أخرى من التشريعات ذات العلاقة كنظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ، إلا أن المتأمل في الأنظمة

=

https://www.stats.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٤/٠١/٢٤م

يجد عزوها عن حل بعض الإشكالات، ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، وبخاصة الاستثمار المباشر، فعلى سبيل المثال: جاء نظام الاستثمار الجديد مختصراً للغاية إذ لم يتجاوز (١٦) مادة ، كما خلى مشروع اللائحة التنفيذية للنظام، عن معالجة بعض النصوص غير الكافية والغير واضحة بالنظام، كتلك المنظمة لحوافز الاستثمار وضماناته، ومن ثم لم يُعبر النظام ولائحته التنفيذية عن طموح المملكة وسياساتها الداعمة والمحفزة للاستثمار، وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في مشروع اللائحة التنفيذية، بتضمينها للنصوص الموضحة لآليات حوافز الاستثمار على مستوى المناطق والقطاعات وبيان نوع الحافز ومقداره وشروط منحه.

ثانياً: التحديات على مستوى الاستراتيجيات والخطط الوطنية:

شهدت المملكة العربية السعودية تنفيذ ما يزيد على ٨٠٠ إجراء إصلاح اقتصادي؛ لتعزيز التنافسية العالمية للمملكة، وكان للمركز الوطني للتنافسية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة دور رائد في تنفيذها، وقد أسهم ذلك في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بنسبة ٧٤ %، عما كان عليه عام ٢٠١٧، ليصل إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. وارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٦١ %، بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣، ليصل إلى نحو ٢١٥ مليار دولار، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٥٨ % في ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٠١٧، لتصل إلى ١٩,٣ مليار دولار [١]. إلا أن هذه الجهود المميزة لا تمنع من

(١) انظر: تقرير وزارة الاستثمار، بعنوان: راصد الاستثمار والاقتصاد السعودي، موقع الهيئة العامة للاستثمارات السعودية

http://www.sagia.gov.sa. تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٠.

إلقاء الضوء على بعض التحديات والمعوقات اللازم أخذها بعين الاعتبار، وأخص بالذكر ما يلي:

١- معوقات البنية التحتية:

إن ضعف البنية التحتية قد يدفع بالمستثمرين الوطنيين والأجانب إلى البحث عن استثمارات في بلدان أخرى، ويلاحظ أن أغلب معوقات البنية التحتية، تتمثل في عدم توافر البنية الأساسية اللازمة، مثل نقص الخدمات والمرافق الأساسية للمشاريع الاستثمارية، وبخاصة ندرة الأراضي المطورة في مدن المناطق الرئيسية ، ورغم محاولات المملكة في معالجة هذه العقبة بإقامة العديد من المدن الصناعية مكتملة المرافق من أجل جذب المستثمرين لإقامة صناعاتهم، إلا أن تلك الجهود لا زالت لم تلقي بظلالها على أرض الواقع.

٢- معوقات حوافز الاستثمار:

إن حوافز الاستثمار متطلب رئيس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم قيام المملكة خلال السنوات الأخيرة بتقديم العديد من الحوافز للمستثمرين الوطنيين والأجانب من أجل جذب الاستثمارات وتوطين الصناعات في المملكة، سواء كانت هذه الحوافز ضريبية أو تسهيلات في الاجراءات وتوفير الوقود اللازم؛ إلا أنه مازالت هناك العديد من العقبات التي يتعين التغلب عليها وتتمثل في ضعف الترويج للفرص الاستثمارية، والتدخل في تسعير المنتجات والخدمات، وعدم توافر المناطق الحرة بالشكل المناسب، علاوة على عدم وضوح تلك الحوافز الاستثمارية في نظام الاستثمار الجديد، والذي خلا من بيان نوع تلك الحوافز وآليات منحها [(١)]،

(١) نصت المادة السادسة من نظام الاستثمار السعودي على أنه: دون إخلال بما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة، يكون منح المحفزات الاستثمارية للمستثمر من =

واكتفت المادة (٩) من مشروع اللائحة التنفيذية إلى الإحالة لوزارة الاستثمار التي منحها صلاحية اعداد ونشر وتحدث معايير استحقاق موضوعية وعادلة وغير تمييزية لما تقدمه من محفزات الاستثمارية، وفقًا لما تضعه من متطلبات ومعايير استحقاق بما يتماشى مع الإجراءات النظامية ذات الصلة. وهذا محل نظر، إذا تم مقارنته بقانون الاستثمار المصري–كمثال– والذي خصص فصل كامل لبيان حوافز الاستثمار وفصل آخر لضمانات الاستثمار[١] حيث تضمن الفصل الخاص بحوافز الاستثمار نصوص صريحة تتناول المشروعات الاستثمارية الخاضعة للحوافز، وبيان بنوع الحافز وشروط الحصول عليه.

ويرى الباحث: ضرورة العمل على إبراز الحوافز الاستثمارية وضمانات الاستثمار بإضافة نصوص مناسبة في اللائحة التنفيذية لنظام

=

الجهة المختصة وفقًا لمعايير استحقاق موضوعية محددة وعادلة، وتحدد اللائحة الأحكام اللازمة لإنفاذ ذلك." وقد جاء مشروع اللائحة التنفيذية للنظام خالياً من بيان تلك المحفزات، وإنما اكتفت بالإشارة لتعريف الحوافز الاستثمارية بنصها على أنها:" أدوات وتدابير ومزايا مقدمة من الدولة لتحفيز الاستثمار في المملكة والتي قد تشمل مزايا أو إعفاءات مالية وضريبية وجمركية وعينية واستثناءات قانونية أو نظامية والدعامات الحكومية المتعلقة بالطاقة والصناعة والبيئة وغيرها والحوافز المرتبطة بالامتيازات.

(١) انظر: المواد من (٩) إلى (١٤) بقانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، وهي تلك الخاصة بحوافز الاستثمار والتي تم تقسيمها إلى حوافز عامة وأخرى خاصة وأخرى إضافية، وانصبت على تقسيم المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للتنمية وفق الخريطة الاستثمارية، وتحديد القطاعات والمشاريع الاستثمارية المطلوبة، وتحديد نسب للإعفاءات الضريبية تتراوح بين ٣٠% إلى ٨٠% بحسب نوع المشروع وحجم العمالة المستخدمة .

الاستثمار السعودي تتضمن ذلك والاستئناس في هذا الخصوص بالنصوص ذات العلاقة الواردة بقانون الاستثمار المصري.

٣- معوقات القوى العاملة السعودية:

إن المهارات الخاصة ونوعية القوى العاملة الوطنية من العوامل الحاسمة في تطوير التنمية الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات، وبقياس ذلك على قدرات القوى العاملة السعودية، نجد أنه لا زال يصيبها الضعف، ولهذا من الضروري مراجعة وتكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني بحيث تتناسب ومخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات[١] وعلى الرغم من زيادة حجم التوظيف وانخفاض معدلات البطالة بشكل نسبي خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٤م، واتباع سياسة التوطين، هو من قبيل الخطوات الجادة والمميزة، إلا أن هناك مجالات صناعية عديدة تحتاج إلى نوعية من المهارات لا زالت المملكة عاجزة عن توفيرها على مستوى العمالة الوطنية، وتعتمد فيها على العمالة الأجنبية، وهو ما ينعكس سلباً على تنمية القدرات والمهارة الوطنية.

٤- معوقات البيئة الصناعية وتوفير الموارد والاستثمارات:

تسعى المملكة العربية السعودية لتحديث وتطوير القطاع الصناعي، وتسير بخطى متميزة في هذا الخصوص؛ إلا أن مساهمة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي تبقى دون الطموحات والقيام بدور أكثر فاعلية لزيادة مساهماته وإن هناك حاجة لمزيد من توجيه الموارد والاستثمارات، خصوصا في القطاعات الصناعية التحويلية، وتستلزم مقابلة هذا التحدي

(١) انظر في تفصيل ذلك: الصندوق الصناعي للتنمية السعودي على الرابط التالي: http://www.sidf.gov.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣م.

تكاتف الجهود الحكومية بتعاون أوثق مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي عبر تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة من أجل الارتقاء بمعدلات الاستثمار في هذا القطاع[١] ولا شك أن صندوق الاستثمارات السعودي قد لعب دوراً مميزاً في الفترة الأخيرة لتحقيق ذلك من خلال توجيه العديد من الاستثمارات الحكومية في تطوير البيئة الصناعية وإنشاء المدن الصناعية المتكاملة.

ثالثاً: التحديات الخاصة بمخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في مواجهة الاستثمار الوطني:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي قد يؤثر ايجاب أو سلبا على حجم الاستثمار الوطني، وهذا يعتمد على عدة عوامل، من بينها السياسات الوطنية المتبعة للدول المستضيفة، إذ قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي على الاستثمار الوطني؛ كأن يؤدي إلى وجود فجوة كبيرة بين التقنية المستخدمة في الإنتاج والتأمين وعنصر العمل بين الاستثمار الوطني والأجنبي لصالح الاستثمار الأجنبي لعدم قدرة الاستثمارات الوطنية على المنافسة، ومن ثم الخروج من سوق بعض الصناعات، علاوة على زيادة الأجور وأسعار مدخلات الانتاج مما يضعف قدرة الاستثمارات الوطنية على التوظيف ومن ثم بقائها في الصناعة [٢] أضف لذلك أن من بين الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي السماح بتوجيه رؤوس أموال المستثمرين

(١) انظر: عوائق تطور القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، عواطف سليمان مقبل، ص ٢٠

(١) انظر: بحث بعنوان "العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر الوطني والاجنبي في المملكة العربية السعودية، بندر بن احمد ابا الخيلود، يحي عبد الغني ابو الفتوح، ص ٣٥٨.

الى فروع النشاط الاقتصادي الأقل انتاجية التي لا تفيد التنمية الاقتصادية في الدولة [١].

ويرى الباحث: أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومخصصاته داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة الأخيرة، يحتاج إلى ضبط وفحص وتدقيق، وبخاصة على مستوى الأنشطة غير النفطية، إذ تلاحظ توجه نسبة كبيرة من التدفقات الاستثمارية نحو الاستثمار في المطاعم والترفيه والفاعليات، وهو ما يقتضي مزيد من التوجه نحو الصناعة بشكل أكبر خلال الفترة المستقبلية.

ومما يجدر الإشارة به: إن المملكة تشهد إصلاح اقتصادي على مستوى واسع في إطار خطة رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز النمو غير النفطي وتوسيع القطاع الخاص وخلق فرص العمل[٢]. ولعل فوز المملكة باستضافة معرض إكسبو ٢٠٣٠ هو تتويج لمستهدفات ورؤية المملكة، إذ يعتبر هذا المعرض من قبيل الفرص المتاحة لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طرح العديد من المشاريع، وفي ذات السياق فإن فوز المملكة بتنظيم كأس العالم ٢٠٣٤ سيكون من شأنه توفير فرص استثنائية خلال المرحلة المقبلة لشركات القطاع الخاص، وتحقيق نمو واسع على مستوى البنية التحتية والمرافق والمنشآت السياحية.

---

(٢) انظر: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بندر سالم الزهراني، ص ٧٨

(٣) تستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار جذب استثمار أجنبي مباشر بقيمة ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يعادل نحو ٦% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

الخاتمة

انتهت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات وتتمثل فيما يلي:

النتائج :

١- الاستثمار الأجنبي في نظر الباحث هو عبارة عن تدفقات مالية خاصة تدفع بها الأفراد والأشخاص الاعتبارية خارج موطنها لدى دولة أخرى أو أكثر من أجل تدويرها إما بشكل مباشر في صورة مشروعات صناعية أو خدمية وإما بشكل غير مباشر في صورة المشاركة بمشاريع وطنية قائمة أو المضاربة في سوق المال للدولة أو الدول المضيفة وذلك من أجل تحقيق مكاسب مالية أو سياسية.

٢- ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي مع تطور الحياة الاقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق السلع والخدمات وتحديد قدرة الدول على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيه المستثمر الأجنبي نحو الأسواق المحلية، إنما تعتمد على مجموعة من العوامل والمحددات التي تعدّ المحرك لتلك التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية نحو الأسواق الناشئة.

٣-أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشكل السائد الذي تسعى الدول إليه والعمل على تزايد حجمه باستمرار، وذلك لارتباطه بالتكنولوجيا والخبرة والتقنية العالية، كما أنه وسيلة مناسبة بالنسبة للبلدان الصناعية و الرأسمالية إذ يتيح لها السيطرة الفعلية على المشروعات الاستثمارية ، وتوجهها إلى أغراض الإنتاج لخدمة اقتصادها

٤- ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل فاعل في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وعليه يعتبر احد اهم الفرص الواعدة للاقتصاد الوطني والمملكة قطعت اشواطا كبيرة لدعم وتحفيز هذا

الاستثمار وفق البيانات والأرقام الرسمية وهو احد اكبر مكاسب رؤية المملكة ٢٠٣٠

٥- إن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح أمرا مهما لمختلف دول العالم المتقدم والنامي نظرا لمساهمته في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٧- إن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتطوير القطاع الصناعي من شأنه أن يسهم في تقليل معدلات البطالة وتوفير الوظائف وكذلك إنشاء قاعدة صناعية يرتقى بالدولة أمام مختلف دول العالم.

٩- إن توطين الصناعات وتحديث القطاع الصناعي في المملكة يسهم في زيادة نسبة الصادرات وتنوعها، وهو ما ينعكس على ميزان المدفوعات بالإيجاب.

١٠- إن التوقعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية واعدة، بعد التركيز على تنويع الاقتصاد من النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة؛ فالاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، إلى جانب إصلاحات بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي، من شأنها تحقيق النمو الإيجابي على المدى الطويل والريادة الاقتصادية الإقليمية على الرغم من التحديات العالمية.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على تقليص الحواجز الجمركية والتنظيمية أمام الاستثمارات الأجنبية. واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تسهل قدومها وعملها.

٢- العمل على إبراز الحوافز الاستثمارية وضمانات الاستثمار، وذلك بإضافة نصوص مناسبة في اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار السعودي تتضمن هذا الأمر والاستئناس في هذا الخصوص بالنصوص ذات العلاقة الواردة بقانون الاستثمار المصري.

٣- ضرورة الاهتمام بتدريب العمالة السعودية ونقل مهاراتها، وعدم الاكتفاء بقيود توطين الوظائف للمواطن السعودي، والتي يغلب عليها تلك الوظائف الإدارية(موظفي المكاتب) دون الاهتمام بالتدريب على العمالة اليدوية.

٤-إنشاء مجلس أعلى للاستثمار برئاسة مجلس الوزراء يكون اختصاصه قائم على اتخاذ ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار ووضع الاطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار ومتابعة الخريطة الاستثمارية واستعراض الفرص الاستثمارية ومتابعة آلية تسوية منازعات الاستثمار وموقف قضايا المستثمرين ووضع حلول لمعوقات الاستثمار وإزالة العقبات.

٥- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن وضع الاقتصاد السعودي والمناطق المتاحة للاستثمار ونوعية الاستثمارات وطرحها عبر المنتديات الاقتصادية والمؤتمرات ومواقع التواصل الاجتماعي.

٦-الاهتمام بنوعية برامج الدراسة في بعض الجامعات لتتلاءم واحتياجات القطاع الصناعي والاستثمارات الأجنبية، مع ابراز دور التعليم المهني واستقطاب الطلاب السعوديين من خلال منح مزايا مادية وعينية وفرص الحاقهم بمصانع ومؤسسات تناسب تخصصاتهم.

٧-وضع الخطط اللازمة لتطوير العنصر البشري ورفع الكفاءة، وتشديد الرقابة على الكوادر المنوط بها القيام بالوظائف ذات العلاقة بتلقي طلبات الاستثمار الأجنبي ومنح التراخيص.

٨-تسهيل إجراءات التقاضي وفض منازعات الاستثمار، بإنشاء دوائر متخصصة للنظر في منازعات الاستثمار ذات العنصر الأجنبي، واعتبارها من قبيل القضايا المستعجلة، والاستئناس في ذلك بما نص عليه قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٩- تعزيز الشراكات الدولية الثنائية والجماعية والتي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب وتوفير عنصر الأمان لهم ولاستثماراتهم.

١٠-تشجيع الأبحاث العلمية ذات العلاقة بموضوع الاستثمار، واقامة دورات وندوات تثقيفية حول أهمية الاستثمار الوطني والأجنبي، وكيفية الارتقاء به وتنمية مدخلاته وآليات إزالة العوائق.

قائمة المراجع

١. أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، بحث منشور لدى المجلية العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، أمجد إبراهيم، إيناس جعفر، جامعة عين شمس، مصر، المجلد (٤٩) العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠١٩م

٢. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معاوية أحمد حسن، بحث منشور لدى مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (٢٨) العدد الثاني، لعام ٢٠١٤م

٣. الاستثمار الأجنبي المباشر، أشرف السيد حامد قبال، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٢م.

٤. الاستثمار الأجنبي، إياد طاهر محمد، صلاح حسن أحمد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المنعقد في الفترة ٢٩-٢٠١٣/٠٤/٣٠م

٥. الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، فريد النجار، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر ٢٠٠٠م .

٦. الاستثمار في أسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، محمد كمال أبو عمشة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العدد المزدوج ٦١-٦٢، المجلد ٢٢، ،صدر ٢٠١٣م

٧. الاستثمار وإشكالية التوازن (مثال الجزائر)، محمد بلقاس حسن بهلول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠م.

٨. الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، بندر بن سالم الزهراني، بدون دار نشر، الرياض، ٢٠٠٤م.
٩. الاقتصاد السياسي الدولي، سوزي عدلي ناشد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦
a. الأنظمة والقوانين:
١٠.الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، منى محمود مصطفى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م
١١.دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية–دراسة تحليلية، بندر الذيابي، إبراهيم عبدالله محمد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٦٦) أغسطس ٢٠١٨م،
١٢.دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، خيالي خيرة، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ٢٠١٦م
١٣.دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في سوق الأوراق المالية في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي ،دراسة مقارنة مع ماليزيا، وفاء هاشم شهاب الدين، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة بنها ، مصر، ٢٠٢٣،
١٤.دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية، علي حسين نجم، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.
١٥.السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، عبد السلام أبو قحف، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ١٩٨٩ م.

١٦.عقود ضمان الاستثمار، هشام خالد ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، ٢٠٠٠م
١٧.علم الاقتصاد ونظريته، طارق الحاج، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٨م.
١٨.العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر الوطني والاجنبي في المملكة العربية السعودية، بندر بن احمد ابا الخيلود، يحي عبد الغني ابو الفتوح، بحث ميداني منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٣٦ العدد ١٣٩، الكويت، أكتوبر ٢٠١٠م
١٩.عوائق تطور القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، عواطف سليمان مقبل، قسم الاقتصاد كلية ادارة الأعمال جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠١
٢٠.قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م
٢١.قراءة تحليلية في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، عبدالرحمن أحمد الجبيري: منشور الموقع الالكتروني للعربية نت https://www.alarabiya.net تاريخ الزيارة ١٦/١٢/٢٠٢٤م
٢٢.مبادئ الاستثمار، طارق حيدر حردان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧م
٢٣.المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع المحلي في الأردن، نبيل عبد الجبار الجومرد، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م.
٢٤.موسوعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ،الجزء السادس(الاستثمار)، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،١٩٨٢م

٢٥.نظام الاستثمار السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٢م

٢٦.النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفى عبد الصادق مرسي، كلية الشرق العربي، الرياض،١٤٤٢هـ.

٢٧.التقارير الاقتصادية

٢٨.تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ الصادر عن الأونكتاد (UNCTAD)بعنوان التحول نحو الخدمات، جنيف–نيويورك ٢٠٠٤.

٢٩.تقرير البنك المركزي السعودي "ساما" الخاص بالاستقرار المالي لعام ٢٠٢٣

٣٠.التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط لعام ٢٠٢٣م.

٣١.الملخص البياني للاقتصاد السعودي الصادر عن الربع الأول لعام ٢٠٢٤م

٣٢.النشرة السنوية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ، الصادرة عن وزارة الاستثمار لعام ٢٠٢٣

المواقع والروابط:

١. موقع الصندوق الصناعي للتنمية السعودي:
http://www.sidf.gov.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣م.

٢. موقع الهيئة العامة للاستثمارات السعودية:
http://www.sagia.gov.sa. تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٠.

٣. الموقع الالكتروني للهيئة العامة للإحصاء السعودية:
https://www.stats.gov.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣

٤. الموقع الرسمي للمنصة الوطنية السعودية:
https://www.my.gov.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣

٥. موقع مركز التنافسية الوطني السعودي:
http://www.saudince.org.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣
٦. الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي:
https://www.sama.gov.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢١
٧. موقع هيئة الحكومة الرقمية:
https://dga.gov.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١٩
٨. الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء السعودية:
https://www.spa.gov.sa تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣
٩. الموقع الالكتروني لصحيفة الاقتصادية:
https://www.aleqt.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣
١٠. الموقع الالكتروني لصحيفة مال السعودية:
https://maaal.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٣

References :

1. 'athar aindimam almamlakat alearabiat alsaeudiat limunazamat altijarat alealamiat ealaa muashirat altijarat alkharijiat walaiqtisad alkili, bahath manshur ladaa almajaliat aleilmiat lilaiqtisad waltijarati, kuliyat altijarat , 'amjad 'iibrahim, 'iinas jaefar, jamieat eayn shams, masr, almujalad (49) aleadad alraabie , disambir 2019m
2. alaistithmar al'ajnabii almubashir wa'atharuh ealaa alnumui waltakamul alaiqtisadii bimajlis altaeawun lidual alkhalij alearabiati, mueawiat 'ahmad hasan, bahath manshur ladaa majalat jamieat almalik eabd aleaziza, alaiqtisad wal'iidarati, almujalad (28) aleadad althaani, lieam 2014m
3. aliastithmar al'ajnabiu almubashiru, 'ashraf alsayid hamid qabali, dar alfikr aljamieii , al'iiskandariat , 2012m.
4. alaistithmar al'ajnabiu, 'iiad tahir muhamad, salah hasan 'ahmad, majalat kuliyat baghdad lileulum alaiqtisadiati, aleadad alkhasu bialmutamar aleilmii alraabie almuneaqad fi alfatrat 29-30/04/2013m
5. alaistithmar alduwliu waltansiq aldaribiu, farid alnajar, muasasat shabab aljamieati, alqahirat, misr 2000m .
6. alaistithmar fi 'aswaq almal alkhalijiat wadawriha fi jadhb alaistithmarat al'ajnabiati, muhamad kamal 'abu eumshat, aljameiat alearabiat lilbuhuth alaiqtisadiat bialtaeawun mae markaz dirasat alwahdat alearabiat aleadad almuzdawij 61-62, almujalad 22, ,sadar 2013m
7. alaistithmar wa'iishkaliat altawazun (mithal aljazayir), muhamad bilqas hasan bihluli, almuasasat alwataniat lilkitabi, aljazayar, 1990m.
8. alaistithmarat al'ajnabiat almubashirat wadawruha fi alnumui alaiqtisadii fi almamlakat alearabiat alsueudiat , bandar bin salim alzahrani, bidun dar nashri, alriyad, 2004m.
9. alaiqtisad alsiyasii alduwali, suzi eadli nashid, dar aljamieat aljadidati, al'iiskandiriati, 2016 a. al'anzimat walqawaninu:

10. alhimayat aldawliat liliastithmar al'ajnabii almubashiri, munaa mahmud mustafaa, dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 2004m
11. dur alaistithmar al'ajnabii almubashir fi tahqiq altanmiat almustadamat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati-dirasat tahliliati, bandar aldhdhyabi, 'iibrahim eabdallah muhamad, majalat albuhuth alqanuniat walaiqtisadiati, aleadad (66) 'aghustus 2018m,
12. dur alaistithmar al'ajnabii almubashir fi daem alnumui alaiqtisadii bialduwal alnaamiat mae al'iisharat lihalat aljazayir, khayali khayrati, risalat majistir jamieat qasidi mirbah wariflati, kuliyat aleulum alaiqtisadiat waleulum altijariati, 2016m
13. dur alaistithmar al'ajnabii ghayr almubashir fi suq al'awraq almaliat fi misr khilal fatrat al'iislah alaiqtisadii ,dirasat muqaranat mae malizya, wafa' hashim shihab aldiyn, risalat majistir , kuliyat altijarati, jamieat binha , masr, 2023,
14. dur almueahadat alduwaliat fi himayat alaistithmarat al'ajnabiat alkhasat fi alduwal alnaamiati, eali husayn najma, risalat dukturah muqadimatan likuliyat alhuquq jamieat alqahirati, 1998m.
15. alsiyasat wal'ashkal almukhtalifat lilaistithmarat al'ajnabiat , eabd alsalam 'abu qahfa, muasasat shabab aljamieat al'iiskandariat , 1989 mi.
16. euqud daman aliastithmari, hisham khalid , dar alfikr aljamieii, aliaiskandariat , 2000m
17. eilam aliaqtisad wanazariatuhu, tariq alhaji, dar althaqafat lilnashri, eaman, al'urduni, 1998m.
18. aleawamil almuathirat fi alaistithmar almubashir alwatanii walajnabii fi almamlakat alearabiat alsaeudiat, bandar bin ahmad aba alkhilud, yahi eabd alghani abu alfutuh, bahath maydani manshur fi majalat dirasat alkhalij waljazirat alearabiati, alsanat 36 aleadad 139, alkuayt, 'uktubar2010m
19. eawayiq tatawur alqitae alsinaeii fi almamlakat alearabiat alsaeudiati, eawatif sulayman muqbila, qism alaiqtisad

kuliyat adarat al'aemal jamieat almalik saeud, alrayad, 2001
20. qanun aliastithmar almisrii raqm 72 lisanat 2017m
21. qara'at tahliliat fi tathir alaistithmar al'ajnabii almubashir ealaa alaiqtisad alwatanii, eabdalrahman 'ahmad aljibiri: manshur almawqie alalkitrunii lilearabiat nit https://www.alarabiya.net tarikh alziyarat 16/12/2024m
22. mabadi alaistithmari, tariq haydar hardan, dar almustaqbal lilnashr waltawziei, eaman, al'urduni, 1997m
23. almutaghayirat almuathirat ealaa aistithmar alqitae almahaliyi fi al'urdunn, nabil eabd aljabaar aljumarda, markaz aldirasat alastiratijiati, aljamieat al'urduniyati, 1990m.
24. musueat alaitihad aldawalii lilbunuk al'iislamiati, almawsueat aleilmiat waleamaliat lilbunuk al'iislamiat ,aljuz' alsaadis(alaistithmari), alaitihad aldawliu lilbunuk al'iislamiati,1982m
25. nizam aliastithmar alsueudii alsaadir bialmarsum malakayun raqm (m/19) watarikh 16/01/1446h almuafiq 22/07/2024m
26. alnizam alqanuniu lilaistithmar al'ajnabii fi almamlakat alearabiat alsaeudiati, muhamad mustafaa eabd alsaadiq marsi, kuliat alsharq alearabii, alriyadi,1442h.
27. altaqarir alaiqtisadia
28. taqrir aliastithmar alealamii lieam 2004 alsaadir ean al'uwnktad ((UNCTAD)baeunwan altahawul nahw alkhadamati, jinif-niuyurk 2004.
29. taqrir albank almarkazii alsaeudii "sama" alkhasi bialiastiqrar almalii lieam 2023
30. altaqrir alsanawiu lihalat alaiqtisad alsaeudii, alsaadir ean wizarat alaiqtisad waltakhtit lieam 2023m.
31. almulakhas albayanii liliaqtisad alsueudii alsaadir ean alrubue al'awal lieam 2024m
32. alnashrat alsanawiat libayanat alaistithmar al'ajnabii almubashir , alsaadirat ean wizarat alaistithmar lieam 2023